

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الانجازات الحالية والتحديات المستقبلية

*E-management in Algeria between current achievements and future challenges*بشير بركان^{*1}Bachir Berkane¹¹ مخبر المالية، البنوك، وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر) bachir.berkane@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023-03-31

تاريخ القبول: 2023-03-10

تاريخ الاستلام: 2022-10-11

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية وقياسها على حالة الجزائر لمعرفة أهم إنجازاتها والتحديات والرهانات المرتقب رفعها في المستقبل، أين تحولت الجزائر للإدارة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي بدأ كمخطط سنة 2008، حققت الجزائر من خلاله إنجازات تستحق الإشادة كجواز السفر البيومتري ورقمنة الحالة المدنية، في حين لم تكتمل الإدارة الإلكترونية وأصبحت واجهة فقط لإدارة مزدوجة إلكترونية بيروقراطية، وهذا تحدي مستقبلي كبير جدا يجب أن ترفعه لاستكمال الإدارة الإلكترونية الحقيقية.

استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسات والأبحاث السابقة، وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن الإدارة الإلكترونية مازالت غير محققة 100% واقترحت توصيات مناسبة لترقيتها.

كلمات مفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الجزائر الإلكترونية، جواز السفر البيومتري، رقمنة الحالة المدنية، بيروقراطية.

تصنيفات JEL : O32، D80، L86.

Abstract:

This study aimed to identify the concept of e-management and measure it on the case of Algeria to know its most important achievements, challenges and challenges expected to be raised in the future, where Algeria turned to e-management through the e-Algeria project 2013, which began as a plan in 2008, through which Algeria achieved commendable achievements such as the biometric passport and the digitization of the civil status, while e-management was not completed and became a façade only for bureaucratic electronic dual management, and this is a very big future challenge that must be raised to complete the real electronic administration .

This study used the descriptive and analytical approach through previous studies and research, and the study came to the conclusion that e-management is still not 100% achieved and suggested appropriate recommendations for its promotion

Keywords: E-Administration, Electronic Algeria Biometric Passpor Digitization of Civil Status, Bureaucracy.

Jel Classification Codes: L86, D80, O32.

1. مقدمة:

تعتبر الأنترنت من أهم اكتشافات القرن العشرين التي غيرت كثيرا من العادات الاجتماعية والثقافات المحلية، وغير أيضا جوهر التعاملات الانسانية سواء في مجال العمل أو الثقافة أو التجارة وتحويل الأموال.

ساهمت الأنترنت في عولمة العالم وسمي هذا العصر بعصر الأنترنت، والواقع أن كل المجالات بلا استثناء تستخدم الأنترنت وأنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب، وبحكم أن العمل الإداري مبني على المراسلات الإدارية "الوارد والصادر" وأيضا على الأرشيف وتسجيل الوثائق والعمليات... إلخ فإن الإدارة العصرية تجاوزت الورقة والقلم والسجلات لتصبح "إدارة إلكترونية".

1.1. الإشكالية الرئيسية:

حاولت الجزائر مواكبة العصر والاستفادة من مزايا التقدم العلمي لتحقيق التنمية عبر التحول من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة العصرية، لذلك تناقش هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تطبيق الجزائر للإدارة الإلكترونية بين الإنجازات المحققة والتحديات المستقبلية؟

2.1. فرضية الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية تفترض الدراسة أن الجزائر بحكم الفجوة التكنولوجية وبحكم أنها بلد نامي يفتقر إلى بنى تحتية اقتصادية وبنى أساسية تخص وسائل الإعلام والاتصال مثل التي تتوفر عليها الدول المتقدمة فإنها حققت بعض الانجازات الإلكترونية في الإدارة وتنتظرها تحديات كبيرة جدا لتعميم الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية وحتى القطاع الخاص.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة لإثراء الساحة العلمية بالجزائر خاصة حول هذا الموضوع الإداري والاقتصادي الذي أخذ نصيبا وافرا من اهتمام الباحثين، كما تهدف من خلال التوصيات التي يقترحها الباحث إلى المشاركة في تقديم الحلول لتعميم الإدارة العصرية بدل الإدارة القديمة التي أدت ما عليها من مهام ثقيلة، من بداية الاستقلال إلى غاية هذه الساعة.

4.1. منهجية الدراسة:

لتحقيق هذه الغاية تستعين الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر اعتمادا في مثل هكذا دراسات، عبر مبحثين أساسيين، الأول مدخل نظري للإدارة الإلكترونية والثاني الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وتختتم الدراسة بتقديم النتائج واختبار الفرضية وتقديم الاقتراحات المناسبة.

5.1. الدراسات السابقة:

توجد الكثير من الدراسات التي قدمها الباحثين حول موضوع الإدارة الإلكترونية بصفة عامة، وتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر بصفة خاصة لذلك من الممكن الإشارة إلى بعض الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا جزئيا أو كليا وهذا لاستحالة الإحاطة بجميعها ومن هذه الدراسات نجد:

❖ **دراسة ديدوش هاجرة 2022 بعنوان: دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها،** هدفت هذه الدراسة إبراز واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وذلك على ضوء تحليل مجموعة من المؤشرات والمتمثلة أساسا في الهاتف الثابت والنقال والأترنت، وبعد عرض الأرقام والاحصائيات ومقارنتها توصلت الدراسة أن هناك تحسن كبير في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن تبقى دون المستوى إذا قورنت بالدول المتقدمة، حيث لا تزال الشبكة ضعيفة في الجزائر من حيث الجودة وسرعة التدفق والتغطية التي تكون متفاوتة من منطقة إلى أخرى.

❖ **دراسة امير مولاي وقادة يزيد 2021 بعنوان: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي خلال جائحة كورونا، دراسة تطبيقية بمديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة،** هدفت هذه الدراسة واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي خلال جائحة كورونا واستخدمت دراسة حالة عبر تحليل الاستبيان الذي وزع على جميع موظفي مديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة، يتضمن الاستبيان أسئلة حول أبعاد الإدارة الإلكترونية الأربعة: عتاد الحاسوب، البرمجيات، شبكات الاتصال، صناع المعرفة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية بمديرية الإدارة المحلية بولاية سعيدة يرد إلى: 76.90% إلى شبكات الاتصال، 72% إلى عتاد الحاسوب، 59.8% إلى البرمجيات، 17.9% إلى صناع المعرفة.

❖ **دراسة عبد الحكيم لعياضي واحمد بن محمد 2021 بعنوان: درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الرياضية،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة توافر المتطلبات التقنية والإدارية والمالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعرييج نموذجا، وعبر دراسة الاستبيان الذي وزع على 20 إداري، توصلت الدراسة إلى تطبيق المديرية للإدارة الإلكترونية بشكل متوسط، وقدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها:

-تشجيع التحول نحو الإدارة الإلكترونية;

-توفير الوسائل المادية المناسبة كالأجهزة المتطورة.

❖ **دراسة خالد عمام وغربي حمزة 2018 بعنوان: واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في المؤسسات الجزائرية،** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تكنولوجيا المعلومات في البيئة الجزائرية وعرض جهود الدولة الجزائرية في مجال ادماج تكنولوجيا الاتصال الحديثة في نشاط المؤسسة الاقتصادية، وهي دراسة نظرية توصلت إلى عدة نتائج من أهمها:

-تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التحكم الجيد في تسيير المؤسسات المختلفة، بحيث توفر أكبر كم من المعلومات بالإضافة إلى وقت وجيز في المعالجة;

-ترتبط تكنولوجيا المعلومات والاتصال مختلف وظائف المؤسسة وإدارتها المختلفة تحت ظل قائمة بيانات واحدة.

يلاحظ بأن هذه الدراسات لديها اهتمام مشترك وهو دراسة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر عبر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، كما بينت هذه الدراسات أهمية ومزايا الإدارة الإلكترونية في سرعة المعالجة ودقة المعلومات وغيرها، وتشارك مع هذه الدراسة في موضوع الدراسة بينما تتميز هذه الدراسة بأنها تدرس الانجازات الحالية والتحديات المستقبلية أمام ضرورة التحول الرقمي في الجزائر وتقليص الفجوة التكنولوجية مقارنة بالدول الرقمية.

2. مدخل نظري للإدارة الإلكترونية:

1.2. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

تعتبر الإدارة الإلكترونية أحدث مدرسة فكرية حيث تعبر عن نظرية عصرية للإدارة، وتعني الإدارة الإلكترونية استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات كالمبيوتر والهاتف الذكي، مع البرامج والتطبيقات للقيام بنشاطات ووظائف الإدارة الإلكترونية، عوضا عن استخدام المجهود الفكري التقليدي والوسائل البدائية كالقلم والكارتون والورق والسجلات التي تعتبر تكاليف مهدرة، أي أن الإدارة الإلكترونية هي إحلال العمل الآلي المبني على نظم وقواعد البيانات للقيام بفحص المعلومات والبيانات واختيار احسن البدائل وتنظيم وتوجيه المنظمة بأقل نسبة من الأخطاء (الباحث).

ولفهم المصطلح جيدا يستحسن إيراد جملة من التعاريف المتنوعة، فيعرفها مصطفى يوسف كافي بأنها " تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة وهوما يطلق عليه إدارة بلا ورق Paperless Management " (كافي، 2012، صفحة 54) "هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات إلكترونية في أي مكان وزمان، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة والدقة والسرعة في تقديم الخدمات وتطوير التنظيم الإداري وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الصحيحة وسرعة اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة" (زرزار، 2016، صفحة 189) ونختتم بهذا التعريف الشامل "إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارة العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية، وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحضير، إلا أنها تتميز بقدرتها على تخليق

المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف وتعتمد الإدارة الإلكترونية على تطوير البيئة المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق الرؤية ومن ثم أداء الأعمال". (الكبيسي، 2008، الصفحات 28-29)

2.2. المصطلحات المشابهة للإدارة الإلكترونية:

يوجد مصطلحات عديدة مرادفة ومشابهة للإدارة الإلكترونية كالرقمنة أو التحول الرقمي أو الإدارة الآلية وهذا بحسب استخدام الباحثين الذين يعبرون عن نفس المدلول، كما أن الإدارة الإلكترونية لها علاقة كبيرة بالتطبيقات المتفرعة عنها فمثلا التجارة الإلكترونية ما هي إلا الإدارة الإلكترونية للشركات، ونفس الأمر ينطبق على "الحكومة الإلكترونية" و"التسويق الإلكتروني" و "التعلم الإلكتروني" فكلهم نتاج تكنولوجيا المعلومات وشبكة الأنترنت وعليه يجب تعريف بعض المصطلحات المتقاربة والمتداخلة مع

✓ **التجارة الإلكترونية:** "هي مصطلح مختصر لمجموعة مركبة من التكنولوجيات والبنى الأساسية والعمليات والمنتجات وهي تجمع بين صناعات كاملة وتطبيقات علمية ومنتجين ومستخدمين ومعلومات متبادلة ونشاطات اقتصادية داخل سوق عالمية تسمى الشبكة الدولية للمعلومات(الأنترنت). (منير، 2014، صفحة 11)

✓ **التسويق الإلكتروني:** "يعني توصيل الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة web site لأكبر نسبة من العملاء المرتقبين للشركة والمستخدمين لشبكة الأنترنت على المستوى العالمي والمحلي" (كافي، التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة ، 2017، صفحة 55)

✓ **التعليم الإلكتروني:** " يعد التعليم الإلكتروني أسلوبا من أساليب التعليم في إيصال المعلومة للمتعلم، ويتم فيه استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي وشبكات ووسائطه المتعددة أي استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين" (كافي م.، 2017، صفحة 12)

✓ **إدارة الأعمال الإلكترونية:** " قد عرفت شركة (IBM) الأعمال الإلكترونية بأنها مدخل متكامل ومرن لتوزيع قيمة الأعمال المميزة من خلال ربط بالعمليات التي تنفذ من خلالها أنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة مبسطة ومرنة وباستخدام تكنولوجيا الأنترنت" (العلاق، 2009، صفحة 13)

✓ **الحكومة الإلكترونية:** "هي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفر فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني" (كافي م.، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، 2010، صفحة 22)

3.2. عناصر الإدارة الإلكترونية:

يرى كثير من الباحثين أن للإدارة الإلكترونية أربع عناصر أساسية وهي: (حسبانية، دون سنة النشر ، صفحة 6)

إدارة بلا ورق: رغم فوائد الورق الذي يستعمل في مجالات عديدة خاصة الإدارة والتعليم فإنه ارتبط دائما بالتكاليف المرتفعة وتلويث البيئة ومنع الاستدامة، لذلك وفرت الإدارة الإلكترونية استخدام الورق مقابل أساليب إلكترونية 100% كالتراسل الإلكتروني والوثائق والإعلانات الإلكترونية...إلخ.

إدارة بلا مكان: ليس من المهم التقدم للإدارة أو المنظمة المعنية خصوصا إذا كانت بعيدة فهي متوفرة على شبكة الأنترنت فالإدارة الإلكترونية استبدلت المكان الفيزيائي أو الجغرافي بالمكان أو الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيقات وبهذا تجاوزت عنصر المكان.

إدارة بلا زمان: لا يوجد زمن يحكم الإدارة الإلكترونية فهي متوفرة آليا 7/7 و 24/24.

إدارة بلا تنظيمات جامدة: تختصر الإدارة الإلكترونية في بوابات رقمية سهلة أو مواقع بسيطة وبالتالي لا حاجة لتعقيدات بيروقراطية.

3. الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

1.3. استخدام الأنترنت في الجزائر:

تعتبر الأنترنت الوسيلة التقنية التي لا غني عنها لتحقيق التحول الرقمي لذلك من المهم معرفة حجم ونوعية البنية التحتية في الجزائر، وبحسب موقع DATAREPORTAL المختص في المجال الرقمي وإحصائيات الأنترنت فإن عدد سكان الجزائر بلغ 44.98 مليون نسمة في يناير 2022 حيث حقق زيادة قدرها 70 ألف نسمة عن سنة 2022 محققا زيادة قدرها 1.7% وتبلغ نسبة الإناث 49.5% ونسبة الذكور 50.5%، ويشير ذات الموقع إلى كون 74.7% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، بينما 25.3% من السكان يعيشون في المناطق الريفية بحسب إحصائيات بداية 2022

الجدول رقم (01): التوزيع الديموغرافي في الجزائر

< -65	64-55	54-45	44-35	34-25	24-18	17-13	12-5	4-0	
%7.1	%7.4	%10.6	%15.2	%15.6	%8.8	%8.8	%16.5	%10.9	النسبة

المصدر: (Digital 2022: Algeria، 2022)

ويلاحظ من الجدول أن نسبة كبيرة من السكان شباب وأطفال وهي الفئات العمرية التي يفترض أن تستعمل الأنترنت كوسيلة عصرية في الحياة اليومية، لقد بلغ معدل انتشار الأنترنت في الجزائر 60.6% من إجمالي عدد السكان في بداية 2022 ويشير تحليل كيبوس أن مستعملي الأنترنت زادو ب 1.8 مليون نسمة أي بنسبة 7.3% بين 2021 و2022 بينما بلغت نسبة الأشخاص الغير متصلين بالأنترنت

39.4% أي بمقدار 17.7 مليون نسمة، ويضيف نفس الموقع أنه بحسب بيانات bookla فإن سرعة الأنترنت عبر الهاتف المحمول 11.44 ميغابايت في الثانية، بينما تقدر في الأنترنت الثابت 9.78% مشيرة أن نسبة زيادة التدفق في الأنترنت عبر الهاتف المحمول بـ 3.58 ميغابايت أي بنسبة 45.5% بينما زادت سرعة الأنترنت الثابت بـ 6.16 ميغابايت وهو ما يعادل زيادة بنسبة 170%. وتبين هذه الأرقام أن سوق الأنترنت في الجزائر سوق واعد خاصة مع الزيادة في سرعة الأنترنت، وحتى لو كانت هذه السرعة أقل من كثير من الدول، فمن الممكن تطوير وتحسين خدمة الأنترنت المحمول والثابت في الجزائر.

وبلغ عدد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي 26.6 مليون مستخدم في يناير 2022 بنسبة تقدر بـ 59.1 من عدد السكان وبنسبة قدرها 1.6 مليون مستخدم عن سنة 2021 أي بنسبة 6.4%. ويقدم الموقع احصائيات تفصيلية عن عدد مستخدمي كل موقع تواصل اجتماعي على حدى مثل انستغرام، تويتر، سناب شات، ..إلخ وهذا دليل على أن المواقع العالمية تهتم بتحليل واحصاء كل المعلومات المتعلقة باستخدام الأنترنت وتشكل هذه المعلومات أهمية كبيرة خاصة لمنظمات الأعمال لاستهداف هؤلاء المستخدمين باعتبارهم (مستهلكين إلكترونيين محتملين) ولمعرفة مزيد من المؤشرات، يجب معرفة عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت والمحمول فعادة يستخدم المشتركون خدمة المكالمات والأنترنت معا أو إحدى الخدمتين، مع ملاحظة أنه لا يمكن الولوج للأنترنت دون اشتراك هاتفى إلا في حالات محدودة G4 انترنت الجيل الرابع التي هي عبارة عن مودام محمول.

الجدول رقم (02): اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2015- س.أ 2020

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ 2020
الاشتركاكات السكنية	2832238	2967737	3611735	3711765	4190162	4272004
الاشتركاكات المهنية	435354	436972	489247	452274	445055	437370
المجموع	3267592	3404709	4100982	4164039	4635217	4709374

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنت في الجزائر للسداسي

الأول 2020. مديرية الإحصاء الدراسات والاستشراف صفحة 2)

يلاحظ من الجدول الازدياد المتتالي لمجموع عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت المهني والسكني وهذا يبين أهمية الهاتف الثابت سواء في المكالمات الهاتفية أو الربط بالأنترنت، حيث وصل مجموع عدد المشتركين إلى أقصاه في السداسي الأول من سنة 2020 نحو 4709374 اشتراك.

الجدول رقم (03): المشتركون في الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.س

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	س.2020
الدفع المسبق	39296986	41197999	41943543	41036380	40635183	40670308
الدفع البعدي	4093979	4619847	3902122	6184408	4790350	3741422
المجموع	43390965	45817846	45845665	47154264	45425533	444411730

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنيت في الجزائر للسادسي الأول 2020. مديرية الإحصاء الدراسات والاستشراف، صفحة 3)

يلاحظ أن عدد الاشتراكات في الهاتف المحمول كبيرة جدا وفي تزايد مستمر حتى قارب عدد المشتركين في سنة 2018 نحو 47154264 بينما تراجع عدد المشتركين ليصل في السداسي الأول لسنة 2022 نحو 44411730، ويلاحظ أيضا أن المشتركين في خدمة الدفع المسبق أكبر من عدد المشتركين في خدمة الدفع البعدي وهذا يعود لمزايا ومرونة الدفع المسبق حيث يختار كل مشترك الصيغة التي تلائم مقدرته المالية في شحن رصيده.

الجدول رقم (04): مشتركي الأنترنيت الثابت في الجزائر خلال الفترة 2017-2020.س

المؤشر	2017	2018	2019	س.2020
الاشتراكات أقل من 2ميغابايت	107067	7557	لم تنشر	لم تنشر
الاشتراكات من 2ميغابايت إلى أقل من 10ميغابايت	11211630	2192357	2385527	2470361
الاشتراكات التي تساوي أو تزيد عن 10ميغابايت	920268	863921	1195199	1205565
المجموع	3202505	3063835	3580456	3675926

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنيت في الجزائر للسادسي الأول 2020. مديرية الإحصاء الدراسات والاستشراف، صفحة 8)

يلاحظ من قراءة الجدول ازدياد عدد الاشتراكات بشكل متواصل، وهذا يدل على أهمية الأنترنيت التي يختلف استخدامها من الترفيه إلى التنقيف إلى التعليم وحتى العمل وغيرها من الاستخدامات فالكثير من المشتركين يستخدمها في مجال عمله أو اختصاصه كالأساتذة، التلاميذ، التجار، الحرفيين، رجال الأعمال، المهندسين، الطلبة،... إلخ. خصوصا مع تحسن الخدمة وإقبال المشتركين على الأنترنيت ذات 2ميغابايت إلى غاية 10ميغابايت و أيضا الأنترنيت التي تزيد عن 10ميغابايت، ويمكن القول أن الاشتراكات ليست للأفراد الطبيعيين فقط والأسر، وإنما أيضا للمؤسسات الخدمية والصناعية والتجارية والأمنية والإدارية التي تحتاج إلى تردد كبير لربط موظفيها ومسالحتها المختلفة بالأنترنيت، خصوصا وأن المنظمات المعاصرة تعتمد بدرجة كبيرة على الأنترنيت لتسيير أعمالها خاصة عبر التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والاتصال بسلسلة التموين والتوريد وغيرها من الأعمال الإلكترونية.

الجدول رقم (05): مشتركى الأنترنت النقال خلال الفترة 2017-س.2020

المؤشر	2017	2018	2019	س.2020
عدد اشتراكات أنترنت الهاتف النقال(3G)	21592863	17422312	11989157	10637991
عدد اشتراكات أنترنت الهاتف النقال (4G)	9867671	18920289	24922271	26329792
المجموع	31460534	36342601	36911428	3967783

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020. مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف ، صفحة 8)

يلاحظ من الجدول العدد الكبير لاشتراكات في خدمة الهاتف النقال عبر تقنيه: الجيل الرابع حيث بلغ عدد الاشتراكات في السداسي الأول من سنة 2020 حيث بلغ 26392792 اشتراك بينما تناقص عدد اشتراكات الجيل الثالث إلى 10637911 اشتراك في السداسي الأول لسنة 2020 بعدما بلغ سنة 2017 نحو 21592863 اشتراك وهذا يعود إلى تحول عدد كبير من المشتركين من تقنية الجيل الثالث إلى تقنية الجيل الرابع التي تعد تقنية متقدمة في انتظار التحول نحو تقنية الجيل الخامس في حال انتشارها وترخيصها من طرف سلة الضبط ، وقد بلغ المجموع الكلي للاشتراكات في السداسي الأول من سنة 2020 ما يقدر بـ 36967783 اشتراك وهو رقم كبير جدا لأن الفرد الواحد قد يمتلك اشتراكين أو أكثر، وهذا باختلاف المتعاملين في مجال النقال حيث يوجد ثلاث متعاملين: موبيليس، أوراسكوم تيليكوم الجزائر، أوريدو.

كما يدل ارتفاع عدد الاشتراكات في خدمة الأنترنت النقال أن الأنترنت النقال مطلوب بكثرة في الجزائر، أمام انتشار الثقافة الرقمية وتعميم استخدام الأنترنت في التعليم والإدارة، فضلا عن التواصل الاجتماعي الذي يحظى برواج كبير في الجزائر، كما يعود ذلك إلى مرونة الأنترنت النقال التي تتيح الاتصال والتنقل معا عكس الأنترنت الثابت وبالتالي تمنح حرية التنقل للمشاركين: البيت، الجامعة، الطريق...إلخ.

الجدول رقم (06): تصنيف مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017	2018-2019
الترتيب	114	114	114	113	106	102	لم ينشر
قيمة المؤشر	2.99	3.30	3.42	3.71	4.32	4.67	لم ينشر

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف 2020، صفحة 2)

يظهر الجدول الترتيب المتأخر في تصنيف مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث احتلت الجزائر ترتيب 114 سنة 2010 إلى غاية 2013، بينما تقدمت قليلا في سنوات 2015 و2016 و2017 لتصل سنة 2017 إلى الرتبة 102 ورغم أنها رتبة غير جيدة، إلا أنها تعبر عن تحسن في مجال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تتقدم في الجزائر، باستعمال الإدارة الإلكترونية وقواعد البيانات رغم الفجوة التكنولوجية التي يجب تكثيف الجهود لتجاوزها.

الجدول رقم (07): المؤشر الفرعي الوصول إلى تكنولوجيا الاعلام والاتصال

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017	2018-2019
الترتيب	110	107	107	110	102	98	لم تنشر
قيمة المؤشر الفرعي	3.64	4.22	4.46	4.27	4.83	5.14	لم تنشر

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف 2020، صفحة 2)

هذا المؤشر فرعي يظهر من خلال الجدول تحسن ترتيب الجزائر من الرتبة 110 سنة 2010 إلى الرتبة 98 سنة 2017 بينما تراجع سنة 2015 إلى الرتبة 110 بينما توضح قيم المؤشر الفرعي التحسن المستمر وصولا إلى 5.14 سنة 2017.

الجدول رقم (08): المؤشر الفرعي استخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017	2018-2019
الترتيب	119	130	131	122	110	108	لم تنشر
قيمة المؤشر الفرعي	0.55	0.67	0.73	1.52	3.38	2.92	لم تنشر

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف 2020، صفحة 2)

يظهر الجدول التذبذب في التصنيف الخاص بالمؤشر الفرعي لاستخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة ومن أحسنها 108 سنة 2017 بقيمة المؤشر الفرعي 2.92 وهذا يظهر بوضوح أن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر ضعيف مقارنة بدول العالم وخاصة الدول المتقدمة في مجال تطبيق تكنولوجيا الاعلام والاتصال ويعود ذلك للتأخر في تجسيد الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد وغيرها من التطبيقات بالإضافة إلى الأمية الإلكترونية والفجوة التكنولوجية.

الجدول رقم (09): المؤشر الفرعي مهارات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

العام	2010	2012	2013	2015	2016	2017	2018-2019
الترتيب	103	98	98	93	87	80	لم تنشر
قيمة المؤشر الفرعي	6.56	6.72	6.72	6.98	6.10	6.29	لم تنشر

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف 2020، صفحة 3)

هذا المؤشر الفرعي جيد مقارنة بغيره من المؤشرات الفرعية، ويبين بوضوح التحسن الكبير من الترتيب 103 سنة 2010 إلى الترتيب 80 سنة 2017 أي بنزول حوالي 23 رتبة كفارق في سبع سنوات ورغم أنه ترتيب متوسط إلا أنه مشجع للتحسن أكثر، ومع تزايد الاهتمام بالتطبيقات الإلكترونية واستخدام الأنترنت، والتقنيات الحديثة كالهواتف الذكية واللوحات الرقمية والحواسيب في الجزائر، فمن الممكن تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال والمؤشرات الفرعية المرتبطة به.

2.3 واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم تبني الإدارة الإلكترونية وإعداد مشروع كامل لها "الجزائر الإلكترونية 2013" إلا أن الواقع لا يعكس هذا التوجه، حيث لم يتم الانتقال إلى إدارة إلكترونية حقيقية التي تعني باختصار عدم استعمال الورق، فمثلا اذا ذهبنا لأي مصلحة حالة مدنية في أي بلدية سنلاحظ طوابير أمام الشبابيك لاستصدار وثائق ورقية كشهادة الميلاد وبطاقة الحالة المدنية، ورغم أن الشبابيك مزودة بحواسيب وتقوم بالبحث في قواعد البيانات الرقمية الآلية وساهم المواطنين أيضا في تعطيل الإدارة الإلكترونية بتفضيلهم التقرب للإدارة عوض الحصول على الخدمة بواسطة الأنترنت، وقد تكون الأمية الإلكترونية والخوف النفسي من الأنترنت وضعف الثقافة الرقمية هي السبب ونفس الأمر يقال عن قطاع العدالة ورغم وجود خدمات إلكترونية إلا أن المواطنين يلجئون للشبابيك لاستصدار الوثائق أو الاستفسار عن الأحكام والجلسات رغم إمكانية الاطلاع على الأحكام عبر الأنترنت بواسطة الرقم السري، وما يعيب أيضا الإدارة الإلكترونية في الجزائر عدم العمل ببطاقة الهوية البيومترية والتي يمكن باستخدامها الاستغناء نهائيا عن الوثائق الورقية لأنها تحمل شريحة ممكن أن تحمل كل المعلومات الضرورية، هذا باختصار وضع الإدارة الإلكترونية في الجزائر الذي يمكن استعراضه من خلال:

أ. الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية: حظي هذا القطاع بتطبيقات الإدارة الإلكترونية الأكثر رواجاً، وتعتبر كذلك من أول القطاعات التي واكبت الرقمنة، كون هذا القطاع له حساسية كبيرة، ويشكل أهمية قصوى في حياة المواطن والحياة السياسية ومن أبرز التطبيقات نجد رقمنة سجلات الحالة المدنية حيث أنشئ تطبيق على الأنترنت يسمح بإدخال كل بيانات المواطن الجزائري عبر المسح الضوئي لسجلات

الحالة المدنية وحفظها على قاعدة بيانات مطورة، ليتم استرجاعها لاحقا بشكل رقمي سواء لطباعتها أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني، وهو الإجراء الذي حدث كثيرا مصالح الحالة المدنية التي كانت تحرر العقود بالقلم، وكانت بداية الرقمنة من ولاية باتنة حيث أصدرت ميلاد رقم 12 في بضع ثواني (شريط، 2017، صفحة 368) ، كما مكنت الرقمنة من اصدار عقود الزواج، وشهادات الوفاة، من أي بلدية غير بلدية الميلاد وبالتالي تخفيف المركزية وهذا بانتظار تعميم العملية على كافة الوثائق مثل: شهادة الإقامة، شهادة عدم الزواج أو تكرار الزواج، شهادة البطالة . كما تم في سياق الإدارة الإلكترونية اصدار جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين حيث أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية القرارات التي تحدد الوثائق ولا سيما منها وثيقة الميلاد S-12 قرار مؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1431 الموافق لـ 17 اكتوبر سنة 2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد S-12-قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر 2012 يحدد بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، وتم إصدار أول جواز سفر بيومتري في جانفي 2012 وكانت البداية بـ45 دائرة نموذجية بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالعاصمة .

كما تم العمل على اصدار رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الإلكترونية، حيث استخرجت أول رخصة سياقة بيومترية سنة 2019 عبر كل البلديات في مراكز الولاية كمرحلة أولى وأيضاً استحداث السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات، وهو ما مكن من شطب البطاقة الرمادية واستخراج أخرى دون الذهاب للولاية التي سجلت بها المركبة . كما فتحت الوزارة موقع إلكتروني للتسجيل في قرعة الحج سنة 2016 في كامل بلديات الجزائر (عائشة، 2022، صفحة 581) بالإضافة إلى هذه الخدمات هناك بوابة إلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تتيح الحصول على الخدمات المقدمة بالإضافة إلى بوابة الحكومة الإلكترونية أو فضاء المواطن. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، 2019)

ب. الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي والبحث العلمي: تعتبر الأنترنت وسيلة جد ضرورية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، فهي وسيلة بحث عن المراجع والمصادر العلمية والبيانات الاحصائية، وهي أداة اتصال بين مختلف أعضاء الأسرة الجامعية (القيادة الإدارية، الأساتذة، الطلبة، الإداريين، المهندسين) كما أنها وسيلة للإعلام والتسيير لـ: الكليات، المخابر البحثية، المجالات العلمية، المنتقيات والمؤتمرات العلمية، الأرضيات الرقمية الجامعية المختلفة. لذلك تعتبر الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من التجارب الرائدة وطنياً لذلك من المهم الوقوف على هذه التجربة فيما يأتي:

رقمنة التسجيلات الجامعية: لقد خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مواقع موحدة لتسجيل الطلبة الجدد الحاصلين على شهادة البكالوريا بداية من التسجيل الأولي (بطاقة الرغبات) ثم التوجيه والاطلاع على التوجيه ثم فترة الطعون وبعدها التسجيل النهائي واطتمام التسجيلات الخاصة بالخدمات الجامعية (النقل-الإطعام-المنحة-الإيواء) وهذا ما أتاح ويتيح تسهيل العملية وتخفيض التكاليف خاصة

وأن كل هذه العمليات كانت في السابق تتم بطرق تقليدية وتكنولوجيا غير متقدمة ما يجعل المؤسسات الجامعية في مواجهة ضغط غير طبيعي، كما وجهت تعليمية للأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى استخدام أرضية progres لتسجيل الطلبة المتحصلين على شهادة الليسانس والراغبين في التسجيل في تكوين الماستر، كما تتم على أرضية PROGRES التسجيلات الوطنية الخاصة بمسابقة الدكتوراه حيث تتم التسجيلات الأولوية عبر المنصة الرقمية باختيار الجامعات الأربعة والتخصصات، وتسمح المنصة بإدراج جميع الوثائق البيداغوجية التي تمثل مسار الطلبة بشكل رقمي عبر مسحها ضوئياً، لتتم بعدها دراسة ومعالجة الطلبات ثم الإعلان عن النتائج وفتح عملية تقديم الطعون، بعدها الإعلان النهائي واستدعاء المشاركين حسب التخصصات والجامعات لاجتياز المسابقة الوطنية بعد أن تتم طباعة الاستدعاءات من طرف الطلبة المترشحين سواء بأجهزتهم الشخصية أو من مقاهي الإنترنت ويفضل هذه النظم المعلوماتية والتكنولوجية نجحت الوزارة في تحدي تنظيم مسابقة وطنية بوسيلة حديثة تسمح للمترشحين أنفسهم معرفة كل المعلومات الخاصة بالمسابقة مثل موعد اجتياز المسابقة والمقاييس المعنية وحتى معرفة النتائج واستدعاء الناجحين عبر البريد الإلكتروني والهاتف (mesrs، 2022).

رقمنة المكتبات الجامعية: في إطار سعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإصلاح القطاع واستغلال الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تمت رقمنة المكتبات الجامعية، لاستغلال مخزونها الوثائقي عن بعد أو حتى داخل المكتبة ذاتها كالفهرسة الإلكترونية التي تسهل عملة البحث عن الكتب، باستعمال محرك البحث عبر الكلمات المفتاحية.

رقمنة النظام الوطني للتوثيق: توجهت الوزارة بالتعاون مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Cerist - التابع هيكلية للوزارة نفسها وهو الهيئة المكلفة بإنتاج البرامج المعلوماتية والرقمية - إلى تجسيد نظام وطني للتوثيق الرقمي Sndi الذي يتيح للباحثين في المؤسسات الجامعية الجزائرية الاستفادة من قاعدة معلومات رقمية من خلال ما تحتويه من كتب ومجلات ومنشورات علمية وأطروحات وغيرها حيث يحتوي Sndi على خمسة بوابات رقمية وهي: (CERIST, 2011)

- بوابة المكتبات الجامعية (www.bibliouniv.dz) (bibliouniv)

- البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات PNST (www.pnst.cerist.dz)

- البوابة الجزائرية لفهرس المكتبات الجامعية (www.CCDZ.cerist.dz) CCDZ

- البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP (www.asjp.cerist.dz)

- البوابة الجزائرية للمنشورات الإلكترونية (www.webreview.dz) (webreview)

رقمنة التسيير البيداغوجي: تتم عملية تسيير ومتابعة المسارات العلمية للطلبة عبر أرضية رقمية مخصصة لذلك في جميع المؤسسات الجامعية، ويتم إدراج نقاط الطلبة بها وهذا ما يسمح بالشفافية وأيضا تقليل الأخطاء في حساب المعدلات.

التعليم عن بعد: استحدثت الوزارة الماستر عن بعد بإشراف ومتابعة تقنية من جامعة التكوين المتواصل وبالتنسيق مع الوزارة "الماستر عن بعد عبارة عن برنامج تكويني في الطور الثاني في نمط التكوين عن بعد، تشرف عليه جامعة التكوين المتواصل بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بتعيين مجموعة من الخبراء في ميدان التعليم عن بعد مكلفين بتكوين الأساتذة مصممي الدروس وكذا الأساتذة المرافقين على الخط. والهدف من هذه العملية التحضيرية، الانطلاق في التكوين الفعلي على مستوى المنصات الالكترونية" وجاء في موقع جامعة التكوين المتواصل وفقا لتوصيات معالي السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الصادرة في 23 اكتوبر 2017 عن طريق القرار رقم 1022، شرعت جامعة التكوين المتواصل في تحضير برامج تكوينية في طور الماستر في نمط التعليم عن بعد.

ميدان العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، يتضمن: (المتواصل، 2021)

*ماستر محاسبة

*ماستر تسيير عمومي

ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، يتضمن :

* ماستر صحافة مطبوعة و الكترونية

ميدان العلوم القانونية و السياسية

* ماستر قانون الأعمال

كما توجهت المؤسسات الجامعية الجزائرية للتعليم عن بعد كنمط تعليمي معترف به وكمل للتعليم الحضوري في أثناء جائحة الكورونا-كوفيد19، حيث يعتبر مناسبا جدا للبرتكول الصحي ويتم في المنصة الإلكترونية MOODLE وايضا تقنية التحاضر المرئي Google Meet أو المحاضرات التعليمية الجامعية في قنوات مخصصة بالكلية أو الأساتذة على YouTube وبصفة عامة فقد ترك هذا المجال لاجتهاد الكليات والأقسام التي تستخدم أيضا مواقع التواصل الاجتماعي كمجموعات دراسية أو صفحات خاصة، ويجدر بالذكر أن التعليم عن بعد، حفز الكثير من الأساتذة لإنتاج مطبوعات بيداغوجية محكمة في مختلف المقاييس والتخصصات، كما تم تنظيم كل الملتقيات الدولية والوطنية تقريبا بشكل افتراضي ويجب التنويه أن الجامعات الجزائرية لم تتخلى تماما عن التعليم الحضوري بل اعتمدت نظام التفويج واحترام البرتكول الصحي وأيضا التعليم الذاتي أين يبحث الطلبة أنفسهم عن المادة العلمية .

وتساهم الإدارة الإلكترونية بمختلف تطبيقاتها على تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي وذلك بـ:

❖ **أمن المعلومات:** وذلك بحجب المعلومات عن الفئات الغير معنية، وإتاحتها فقط لذوي الصلاحية

الذين يمكنهم حصريا الوصول إلى تلك المعلومات والبيانات.

❖ **إدارة المعلومات عوض الاحتفاظ بها:** لا تقوم الإدارة الإلكترونية بتخزين المعلومات والبيانات فقط بل بإدارتها، "نظام المعلومات" حيث تحلل البيانات وتحول إلى معلومات تسترجع وقت الحاجة لها.

❖ **الرقابة المباشرة:** من مميزات الإدارة الإلكترونية أنها تسمح للمنظمة بمتابعة مواقع العمل عن بعد، وذلك من خلال أجهزة مراقبة مرئية كاميرات عوض التقارير التي يرفعها الأفراد، والتي غالبا لا تتسم بالموضوعية والصدق.

❖ **الشفافية:** من فوائد الإدارة الإلكترونية أنها تتمتع بدرجة عالية من الشفافية، حيث تمنع الكولسة لأن الخدمات والإجراءات تتم بشكل إلكتروني مع إمكانية الرقابة والمحاسبة فمثلا الاعتماد على أنظمة معلومات في منح التكوين بالخارج يساهم في الشفافية والمصادقية ويمنع المحاباة من خلال وضع شروط واضحة واجبارية التسجيل الإلكتروني، وعادة فإن الإجراءات الإلكترونية تكون شفافة إلى أبعد الحدود.

ج. الإدارة الإلكترونية في العدالة: يعتبر قطاع العدالة في الجزائر من القطاعات التي تراهن كثيرا على الإدارة الإلكترونية لتنفيذ الإصلاحات وعصرنة العدالة، وتسهيل تسيير الملفات القضائية، وحفظ الأحكام ومتابعة القضايا، وأيضا متابعة ملفات الموقوفين والمتهمين، وتقليص الحبس الاحتياطي كما تراهن أيضا على رقمنة الوثائق ككشف السوابق العدلية، الجنسية... إلخ وتتجلى أهم مظاهر الإدارة الإلكترونية في هذا القطاع فيما يلي:

الأنظمة المعلوماتية: هذه الأنظمة هي موجهة لخدمة المواطن والمتقاضي، وهذه الأنظمة متعددة حسب الغرض الذي صممت من أجله ومن بينها: (جمال، 2018، الصفحات 108-109)

أ. النظام الآلي للملف القضائي: يتيح هذا النظام تسيير الملف القضائي آليا منذ تسجيل القضية في المدني بشباك تسجيل الدعاوى إلى غاية تنفيذ العقوبة، وعبر هذا النظام يمكن للمتقاضين الاطلاع على الأحكام بواسطة الموقع الإلكتروني باستخدام الرقم السري، أو من خلال شبكات المحكمة عبر الحاسوب ودون الحاجة إلى الاتصال بأمناء الضبط.

ب. النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي: هذا النظام يتيح وضع بطاقة معلومات ومتابعة لكل نزير منذ أول يوم له في المؤسسة العقابية إلى غاية استنفاد العقوبة أو الحصول على العفو، وهذا ما مكن من وضع بطاقة وطنية للمسجونين، ومن مزاياها أنها يعتمد عليها من طرف قاضي تنفيذ العقوبات وأيضا مدراء السجون في معرفة سيرة المسجونين ومدى أحقيتهم من العفو في حالة صدور عفو رئاسي من رئيس الجمهورية، أو الإفراج المشروط وغيرها من التدابير.

ج. نظام صحيفة السوابق العدلية: هذا النظام يمكن من تسليم صحيفة السوابق العدلية رقم 03 للمواطنين وصحيفة السوابق العدلية رقم 02 للإدارات العمومية، ويمكن هذا النظام أيضا من استخراجها بشكل إلكتروني، بعد اعتماد آلية التصديق الإلكتروني على الوثائق.

د. النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي: هو نظام مخصص لحفظ الذاكرة الوطنية، بخصوص المسجونين في فترة حرب التحرير الجزائرية.

هـ. نظام تسيير الأوامر بالقبض: هدف هذا النظام هو تسيير الأوامر بالقبض عبر قاعدة بيانات وطنية تخص الأشخاص الذين صدر في حقهم أمر بالقبض من الجهات القضائية، وهذه القاعدة توضع تحت تصرف الضبطية القضائية لتنفيذ أوامر الإيقاف والإيداع على السجن أو المثول لدى قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية.

وهناك أيضا بعض الأنظمة التي تساعد على التسيير الاستراتيجي للقطاع، والتي تسمح باتخاذ القرارات القضائية ومن هذه الأنظمة:

- الخريطة القضائية: هي جرد لكل المحاكم والمؤسسات القضائية، وأعوان القضاء الآخرين كالمحضرين القضائيين والموثقين... إلخ، وتسمح هذه الخريطة بالتعرف على حاجيات القطاع حاليا ومستقبلا من قضاة وأمناء ضبط وغيرهم من أعوان القضاء.

- نظام تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين: هذا النظام يتيح تسيير الموارد البشرية إلكترونيا.

- نظام تسيير ملفات مساعدي القضاء: يعتمد هذا النظام على قاعدة معلومات تخص (المحامين، الخبراء القضائيين، الموثقين، المحضرين القضائيين) حيث تدون في قاعدة البيانات هذه كل المعلومات الضرورية مثل: الإسم، اللقب، العنوان، النشاط، السجل التأديبي... إلخ.

- البطاقة المهنية البيومترية لمنتسبي القضاء.

ويتيح موقع وزارة العدل <https://www.mjjustice.dz/ar>، العديد من الخدمات الإعلامية والإلكترونية مثل: (وزارة العدل، 2022)

- طلب استخراج شهادة السوابق العدلية رقم 03 إلكترونيا;

- طلب استخراج شهادة الجنسية إلكترونيا;

- الاطلاع على الأحكام القضائية إلكترونيا من طرف أعضاء الخصومة أو الدعوى القضائية بواسطة اسم المستخدم والرقم السري;

- تحميل الاستثمارات إلكترونيا;

- التصحيح الإلكتروني لأخطاء الحالة المدنية;

- سحب النسخ العادية للقرارات والاحكام القضائية من طرف المحامين;
- المصادقة على الوثائق الإلكترونية المستخرجة عبر الأنترنت.

3.3. نقائص الإدارة الإلكترونية في الجزائر وتحديثها للألفية الثالثة:

من نقائص الإدارة الإلكترونية في الجزائر أنها تسير بازدواجية مع الإدارة الورقية التقليدية، وهذا يتنافى مع الرقمنة وعصرنة الإدارة العمومية وتوفير بنية معلوماتية حديثة، كما أنه زيادة للتكاليف خاصة إذا لم تكن الإدارة الإلكترونية في مرحلة انتقالية، ويضاف إلى هذا عدم تفعيل الحكومة الإلكترونية من خلال البوابة الشاملة 100/100 لعدم تعميم الخدمات الإلكترونية التي مازالت الإدارات العمومية تنسق مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لعصرنة خدماتها، وحادثة التجارة الإلكترونية التي اعترفت بها الدولة سنة 2018 بالإضافة إلى عدم توفر "أطراف نهائية للدفع" TPE" رغم أن توزيعها يتم مجانا على المحلات إلى أن عدم ثقة المستهلك والبائع في الأجهزة الإلكترونية عطل الاندماج في الاقتصاد الرقمي فالإدارة الإلكترونية تعبر أول شيء عن ثقافة رقمية متكاملة

لذلك تنتظر الجزائر تحديات كبيرة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وهو مخطط خماسي لسنة 2008، وقد تأخرت الجزائر كثيرا، أمام الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحوكمة للوصول إلى الحكم الراشد والاستدامة التنموية، من خلال استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة.

4. خاتمة:

الإدارة الإلكترونية بمفهوم سهل بعيد عن التعقيد هي استعمال البرامج المعلوماتية والحواسيب وشبكة الأنترنت وقواعد ونظم المعلومات من أجل تسهيل العمل وتقديم خدمات ذات جودة، من ناحية الدقة والسرعة، وتوفر الإدارة الإلكترونية مزايا لا تتاح في غيرها حيث تعمل في كل وقت ولا تستدعي التواجد في مكان معين كمقر الدائرة أو مقر الشركة أو غيره، والميزة الأفضل أنها تخلصنا من فوضى الأوراق وتكاليف شرائها وهدارها وايضا حفظ الأرشيف الورقي.

لقد تحولت الجزائر نحو الإدارة الإلكترونية أملا في عصرنة الإدارة العمومية والانضمام إلى مجتمع العولمة والمعلومات في نفس الوقت، غير أن هذا التحول غير كافي ونحن على أعتاب سنة جديدة 2023، فإذا كانت الإدارة الإلكترونية قد تقدمت في ميادين متنوعة كالإدارة المحلية والتعليم العالي والبحث العلمي والقضاء والعدالة، إلا أن عدم تعميم الخدمات الإلكترونية يعطل التقدم الرقمي كما يلاحظ في الإدارات العمومية أنها تطلب ملفات لا طائل منها كشهادات الميلاد وصور طبق الأصل لبطاقة الهوية في حين أن دولا كثيرة تجاوزت هذه الممارسات.

لذلك فإن هذه الدراسة أثبتت صحة الفرضية بأن الجزائر بحكم الفجوة التكنولوجية وبحكم أنها بلد نامي يفتقر إلى بنى تحتية اقتصادية وبنى أساسية تخص وسائل الإعلام والاتصال مثل التي تتوفر عليها

الدول المتقدمة فإنها حققت بعض الانجازات الإلكترونية في الإدارة وتنتظرها تحديات كبيرة جدا لتعميم الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية وحتى القطاع الخاص.

وانطلاقا من هذه النتائج يقدم الباحث بعض التوصيات لتفعيل إدارة إلكترونية شاملة وهي:

- 1- وضع أهداف زمنية لعملية التحول والتخلي عن الورق
- 2- تعميم العمل بالأرضيات الرقمية في ملفات السكن والاعانات الاجتماعية وغيرها
- 3- تغيير العمل في الإدارات المحلية وتشجيع العمل الإلكتروني
- 4- الاستفادة من خاصية البريد الإلكتروني
- 5- استكمال التحول الرقمي الشامل مثل التجارة الإلكترونية، العمل الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية لأن هذه التطبيقات تشكل خلفية أساسية للإدارة الإلكترونية
- 6- الاعتماد على خبراء جزائريين لتأمين الاتصالات الإلكترونية ولا سيما الحساسة منها
- 7- تقديم دورات تكوينية افتراضية وحقيقية حول استعمال الشبكة.

5. الإحالات والمراجع:

- سعد غالب ياسين وبشير عباس العلق. (2009). التجارة الإلكترونية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- مصطفى يوسف كافي. (2010). الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر والتوزيع.
- مصطفى يوسف كافي. (2012). الإدارة الإلكترونية. دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر والتوزيع.
- مصطفى يوسف كافي. (2017). التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة. دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر والتوزيع.
- مصطفى يوسف كافي. (2017). التعليم الإلكتروني في ظل الاقتصاد المعرفي. دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر والتوزيع.
- نوري منير. (2014). التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني. الجزائر العاصمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- كلثم محمد الكبيسي. (2008). متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في قطر. رسالة ماجستير. قطر، الجامعة الدولية الافتراضية قطر.
- بوزيان رحمان جمال. (2018). تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، 18(01)، 97-112.
- جامعة التكوين المتواصل. (2021). الماستر عن بعد. تاريخ الاسترداد 08 09 2022، من جامعة التكوين المتواصل: https://ufc.dz/?page_id=7307
- خوخاي عائشة. (2022). (جوان، 2022). الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية. 11(01)، 378_565.
- سمير عماري ويحي سعيدي. (دون سنة النشر). مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات إنسانية، 161-145.
- العياشي زرزار. (يونيو، 2016). الإدارة الإلكترونية فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير (05)، 186-208.

- قويدر بورقيبة، رحمة مجدة حصابية. (دون سنة النشر). دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال. دون بيانات النشر، 1-20.
- الوافي رايح، صلاح الدين شريط. (2017). استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول. مجلة معارف علمية دولية محكمة(23)، 375-378.
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2020). تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنيت في الجزائر للسداسي الأول 2020. مديرية الإحصاء الدراسات والإستشراف .
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2020). تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. مديرية الإحصاء والدراسات والإستشراف.
- SndI. (2011). CERIST. تاريخ الاسترداد 08 09 2022، من <https://www.sndI.cerist.dz/index.php?p=3>
- asjp. (2022). cerist.asjp. تاريخ الاسترداد 08 09 2022، من <https://www.asjp.cerist.dz>
- Digital 2022: Algeria. (2022). (Digital 2022: Algeria). تاريخ الاسترداد 07 09 2022، من [datareportal: https://datareportal.com/reports/digital-2022-algeria](https://datareportal.com/reports/digital-2022-algeria)
- <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/component/annuaire/annuairecommunes.html?start=1300>
- progres. (08 09, 2022). mesrs. تاريخ الاسترداد 08 09 2022، من <https://progres.mesrs.dz/webfve/login.xhtml>
- وزارة العدل. (2022). الخدمات. تاريخ الاسترداد 08 09 2022، من [#/https://www.mjustice.dz/ar](https://www.mjustice.dz/ar): وزارة العدل